العملة	البلد	ر. سعودي	ر. قطري	ر. عماني	د. إماراتي	د. بحريني	د. كويتي	د. أردني	ج. مصري	د. مغربي	ل. لبنانية	د. تونسي
دولار أميركي $		3,75	3,64	0,38	3,67	0,38	0,30	0,71	15,73	8,94	1508	2,68
ج. استرليني £		5,12	4,97	0,53	5,02	0,51	0,41	0,97	21,50	12,22	2061	3,66
يورو €		4,56	4,43	0,47	4,47	0,46	0,37	0,86	19,15	10,89	1836	3,26

النفط (برنت) أمس 55,48 $ السابق 56,10

الذهب أمس 1848,10 $ السابق 1865,30

بتكوين أمس 32438 $ السابق 31932

برنده يؤكد لـ الشرق الأوسط الاهتمام الواسع بفرص السعودية الاستثمارية

رئيس «دافوس» يدعو إلى «ميثاق عالمي» لمواجهة التحديات

لندن: نجلاء حبريري

لن تُزيّن الثلوج صور قادة العالم هذا العام، ولن يختلط صُنّاع القرار بالمستثمرين وكبار رواد الأعمال في أروقة قصر المؤتمرات المطل على جبال الألب السويسرية، بل سيكتفي المنتدى الاقتصادي الأبرز في العالم بعقد أجندته رقمياً، على خلاف دوراته الخمسين الماضية، استجابة لجهود مكافحة جائحة «كوفيد-19».

ودعا رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، بورغه برنده، عشية انطلاق أعمال «أجندة دافوس»، إلى «ميثاق عالمي» لمواجهة التحديات المشتركة، محذراً في حوار هاتفي مع «الشرق الأوسط» من حالة «التمزّق» التي يشهدها العالم، ومن التفاوتات الاقتصادية والمناخية والاجتماعية المتنامية بين الدول. كما توقّف عند بعض أبرز محاور «أجندة دافوس» وأهدافها، التي تمهّد نتائجها لعقد اجتماع حضوري استثنائي في سنغافورة في مايو (أيار) المقبل.

إلى ذلك، أمل برنده في أن ترسل الإدارة الأميركية الجديدة مؤشرات على التزامها بالتعددية والعمل الدولي المشترك، وشدّد على أهمية عودة مستويات الناتج العالمي الخام إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، على أن يكون النمو أكثر استدامة وشمولاً. كما تطرّق برنده إلى الاهتمام الواسع الذي لمسه لدى الرؤساء التنفيذيين ورواد الأعمال بالفرص الاستثمارية السعودية التي استعرضها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في جلسة حوار استراتيجية.

وفيما يلي أبرز ما ورد في الحوار:

رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي بورغه برنده خلال مشاركته في فعاليات المنتدى في 2018 (المنتدى الاقتصادي العالمي)

إعادة الثقة

يهدف المنتدى الاقتصادي العالمي من خلال تنظيم «أجندة دافوس» رقمياً هذا العام إلى إعادة بناء الثقة، لأن «الثقة هي أساس التقدم». وحذّر بورغه من عدم تعاون القادة، واستمرار حالة «التمزّق» التي يشهدها العالم، والتي ستؤدي إلى مواجهة «صعوبات في إيجاد حلول لتغير المناخ، ومكافحة الوباء، فضلاً عن ضمان استمرار تعافٍ اقتصادي يشمل الجميع».

وعبّر بورغه عن أمله في أن ترسل الإدارة الأميركية الجديدة مؤشراً قوياً على الالتزام بالتعددية، عبر تجديد التزامها بالتعاون الدولي. وأوضح: «انضمام الولايات المتحدة مجدداً إلى اتفاقية بروتوكول باريس، وكذلك منظمة الصحة العالمية، سيرسل إشارة واضحة إلى أن أكبر اقتصاد في العالم سيعتمد على المنظمات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف أساساً للتعاون». وأمل في أن يكسر ذلك بعض «الاندفاعات» في قضايا أخرى، خاصاً بالذكر هيئة الاستئناف الخاصة بمنظمة التجارة العالمية التي تواجه شللاً بسبب عدم تسمية قضاتها.

نحو ميثاق عالمي

ورغم تأكيد الإدارة الأميركية الجديدة على أهمية العمل المشترك، وتقوية دور المنظمات الدولية، فإن رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي التزم الحذر في تفاؤله، لافتاً إلى استمرار الخلافات بين الاقتصادات الكبرى. وقال: «لا أعتقد أننا تجاوزنا الأزمة، إذ لا شكّ أننا سنشهد اشتداد المنافسة بين الاقتصادات الكبرى. أعتقد أنه يمكننا أيضاً رؤية خلافات واضحة في بعض المجالات، فيما توجد في المقابل إرادة واضحة من مختلف الأطراف لإيجاد حلول مشتركة».

وأشار بورغه إلى أن الأزمة الصحية التي تواجه العالم هي مثال على مجالات التعاون الدولي. وأوضح: «نحن نعلم أن (كوفيد-19) لا يعترف بالحدود. فإن انتشر في مكان ما، يكون قد انتشر في كل مكان. نحن نعلم كذلك أن تغير المناخ لا يعترف بالحدود. لذلك نحن بحاجة إلى ميثاق عالمي» لمواجهة التحديات المشتركة. وتابع أن سبيل إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح، وإعادة مستويات الناتج العالمي الخام إلى ما كانت عليه قبل الجائحة «يمرّ عبر الاستثمار في بلداننا بعضها مع بعض، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي انخفض بشكل كبير في العام ونصف العام الماضي». وأضاف: «نعلم أيضاً أن سلاسل القيمة العالمية والتجارة تكافح للعودة إلى مستويات ما قبل (كوفيد-19)»، مشدداً على ضرورة دعم التبادل التجاري العالمي الذي «كان خلال العقود الثلاثة الماضية محركاً للنمو، مما سمح بانتشال ملايين البشر من الفقر المدقع».

مستويات الفقر

وفي هذا السياق، حذّر رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي من أنه للمرة الأولى منذ عقدين من الزمن، يشهد العالم زيادة في مستويات الفقر المدقع في العالم، وليس انخفاضاً. وقال إن «الحقيقة هي أنه في العام ونصف العام الماضي، أصبح ما يقرب من مائة مليون شخص ضمن فئة الفقر المدقع»، مشيراً إلى أن وقع الجائحة كان قاسياً للغاية على البلدان الفقيرة والنامية، وكذلك البلدان الناشئة.

وتابع: «نحن نعلم أن العالم كان يواجه تفاوتات متزايدة قبل الوباء، ليس فقط بين البلدان النامية، ولكن أيضاً داخل البلدان الصناعية. أما الآن، فإننا نجد أن المواطنين الذين حظوا بتعليم جيد وبوظائف جيدة تمكنوا من التكيّف مع الوضع الجديد عبر العمل من المنزل. لكن الأمر يختلف بالنسبة لأولئك الذين يعملون في محل بقالة مثلاً أو فندق أو على متن سفينة سياحية، أو من هم عاطلون عن العمل».

وشدد بورغه في هذا السياق على أهمية التوزيع العادل للقاحات «كوفيد-19» لمكافحة الجائحة. وقال: «ينبغي علينا حقاً التأكد من نجاح تحالف (كوفاكس)» العالمي، في إشارة إلى المبادرة التي يقودها كل من التحالف العالمي من أجل اللقاحات (غافي)، والائتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، ومنظمة الصحة العالمية، الساعية إلى تسريع استحداث وتصنيع لقاحات مضادة لمرض «كوفيد-19»، وضمان إتاحتها بشكل عادل منصف لكل دول عالم. ويوفر تحالف «كوفاكس» ملياري جرعة من اللقاح، إلا أن ذلك «لا يكفي، وعلينا أن نفعل المزيد»، على حد قول بورغه.

وتحدث بورغه الذي شغل منصب وزير خارجية النرويج سابقاً عن أهمية معالجة التباينات الكبيرة بين الدول، من حيث تداعيات التغير المناخي والتطور الرقمي. وقال: «بعد إعادة مستويات النمو إلى المسار الصحيح، فإنه ينبغي علينا معالجة تغير المناخ الذي يصيب البلدان الفقيرة أكثر من غيرها، فضلاً عن الفجوة الرقمية المقلقة، وحقيقة أن 3,6 مليار شخص غير متصلين حتى الآن بشبكة الإنترنت». وتابع: «إذا لم نصلح هذه الفجوة الرقمية، فإنني أعتقد أننا سنشهد تزايداً في عدم المساواة في السنوات المقبلة».

تحفيز تريليوني

يرى بورغه أن الدول المتقدمة تعتمد في استراتيجياتها لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة على حزم تحفيزية تريليونية. ويقول: «أُطلقت حزم تحفيزية تقدّر بنحو اثني عشر تريليون دولار أميركي، غالبيتها من دول متقدمة. فهذه الدول تقوم بكل ما يتطلبه الأمر لاستعادة النمو، لأنها تستطيع ذلك». في المقابل، فإن «كثيراً من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية لا تتمتع بالقوة المالية نفسها التي نجدها في البلدان المتقدمة»، معتبراً أن «هذه كلها إشارات مقلقة للغاية يجب أن ننظر إليها بجدية، وأن نأخذها بعين الاعتبار لإعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح، على أن يكون النمو مدفوعاً بخلق فرص العمل والشمول والاستدامة».

الدعوة الصينية

وكان لافتاً في «أجندة دافوس» لهذا العام أن تُفتتح أعمال المنتدى بكلمة من الرئيس الصيني شي جينبينغ. فقد ألقى شي خطاباً تاريخياً من منصة دافوس في عام 2017، قبل أيام من تنصيب الرئيس الأميركي المنتخب آنذاك دونالد ترمب. وبدت الأدوار متبادلة بين الرجلين، إذ فاجأ الأول العالم بدفاعه عن التجارة الحرة والعولمة، فيما صدم الثاني بنزعات انعزالية، وهدّد الحلفاء بحروب تجارية.

وعبّر رئيس المنتدى الاقتصادي عن سعادته بعودة الرئيس الصيني إلى دافوس، وإن كان بصيغة رقمية هذا العام، وقال: «اشتهر خطاب الرئيس شي في عام 2017 بصفته خطاباً شددت فيه الصين على أهمية التعددية والعولمة».

وانضم بورغه إلى شي في هذا السياق للتشديد على أهمية العولمة والاقتصاد الحر في مواجهة الفقر. وحذّر من منتقدي العولمة الذين يعدون أنها أخفقت في «حل مشكلات مختلفة»، وقال: «منذ عام 1990، عندما انطلقت العولمة بالفعل، زاد عدد سكان العالم من 5 مليارات نسمة إلى 7 مليارات على مستوى العالم. وفي الوقت نفسه، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 40 في المائة إلى 10 في المائة، حتى مع إضافة ملياري شخص لسكان العالم».

وتابع أن العولمة «حققت كثيراً من النجاحات، لكن لا ينبغي لنا أن نتقاعس. وفي تقرير المنتدى عن المخاطر هذا العام، وجدنا أن أحد التحديات الكبيرة التي يواجهها العالم هو معالجة انعدام المساواة، إذ لا يمكن أن يكون لدينا اقتصادات لا تُوزّع فيها الثروة»، مضيفاً: «تستند شرعية اقتصاد السوق إلى إتاحة فرص للعيش الكريم برواتب لائقة».

اجتماع سعودي «حاسم»

ولمس رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي «اهتماماً واسعاً» باجتماع استثنائي حول الشرق الأوسط والثورة الصناعية الرابعة، كان يُفترض أن ينعقد في العاصمة السعودية الرياض في ربيع 2020، وتسببت الجائحة في تأجيله.

وقال بورغه: «كان هناك اهتمام واسع بهذا الاجتماع الحاسم في السعودية، لذلك قررنا أنه في الوقت الحالي على الأقل، نودّ إتاحة فرصة للرؤساء التنفيذيين الذين كانوا سيشاركون في الاجتماع للقاء ولي العهد السعودي (رقمياً)»، في جلسة حوار استراتيجية انعقدت في 14 يناير (كانون الثاني) الماضي. وتابع: «كان من المثير للاهتمام متابعة جميع الأسئلة التي طرحها الرؤساء التنفيذيون، بدءاً من تنويع مصادر الطاقة إلى الإصلاحات الهادفة إلى تمكين النساء، مروراً بفرص الاستثمار المتاحة للأجانب».

وقد استعرض ولي العهد السعودي، بحضور أكثر من 160 من قادة ورواد الأعمال المؤثرين الدوليين الذين مثلوا 28 قطاعاً و36 دولة، الإنجازات التي حققتها بلاده منذ الإعلان عن «رؤية 2030»، لناحية تضاعف الإيرادات غير النفطية، وتمكين المرأة في سوق العمل، ورفع مستوى التنافسية في بيئة الأعمال، وتفعيل دور صندوق الاستثمارات العامة، والتحسن الكبير المحرز في حماية البيئة، ومبادرة المملكة بخصوص الاقتصاد الدائري للكربون التي أقرتها قمة مجموعة العشرين برئاسة السعودية.

وتطرق الأمير محمد بن سلمان كذلك للفرص الاستثمارية الكبرى في بلاده، التي تصل قيمتها إلى 6 تريليونات دولار خلال السنوات العشر المقبلة، منها 3 تريليونات دولار استثمارات في مشروعات جديدة، في إطار ما توفره «رؤية 2030» من فرص لإطلاق قدرات المملكة غير المستغلة، وتأسيس قطاعات نمو جديدة وواعدة.

إلى ذلك، أفاد بورغه أنه تم الإعلان عن إنشاء «مركز للثورة الصناعية الرابعة في الرياض، وهو مركز المنتدى الاقتصادي العالمي للتقنيات، مثل الذكاء الصناعي والبيانات الضخمة، وكذلك إنترنت الأشياء».

د. عبدالله الردادي

أميركا الجائعة

جاء بضجة، وخاطب العالم بطريقته الفجة، وزج بالولايات المتحدة بفوضى عارمة عند مغادرته البيت الأبيض، سيذكر التاريخ الكثير عن فترة حكم دونالد ترمب، ولكن أول شيء سيتذكره عنه هو طريقة تركه للرئاسة، وما آلت إليه الولايات المتحدة بعد انتهاء رئاسته. جاء بعده جون بايدن، محمّلاً بالخطط، والاستراتيجيات، والمقترحات، والهموم والمشكلات التي لم تواجهها الولايات المتحدة، آخذاً على عاتقه لملمة بلده من شتات الجائحة وآثارها الاقتصادية، ومن انقسامات أحدثها سابقه.

أميركا اليوم جائعة، هي القائدة للعالم ولكن شعبها جائع مما خلفته الكارثة الصحية التي لا تزال مستمرة في حصد الأرواح فيها. سجلت أميركا خلال السنة الماضية أكثر من 25 مليون حالة «كورونا»، ونحو 430 ألف وفاة، والتوقعات تشير إلى أن الوفيات سوف تصل إلى نصف مليون بنهاية الشهر المقبل. ولذلك كانت أولوية بايدن خلال أول 100 يوم هي أن يوزع 100 مليون جرعة لقاح في البلد، ولا يبدو هذا الموضوع سهلاً بحسب المركز الأميركي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

أعلن بايدن فور توليه الرئاسة خطته الاقتصادية لتجاوز الأزمة، خطة تكلفتها 1,9 تريليون دولار، تشمل 400 مليار دولار لتوفير اللقاح وتوزيعه، و350 مليار دولار مساعدة للولايات والحكومات المحلية، والبقية ستكون مساعدات للشعب الأميركي في شكل شيكات بنحو 1400 دولار للفرد، وزيادة للحد الأدنى للأجور وتعزيز لميزانيات برامج مساعدة العاطلين عن العمل الذي يصل عدد المستفيدين منه اليوم قرابة 16 مليون أميركي. وفي الأسبوع الأخير فقط من ولاية ترمب، انضم أكثر من 900 ألف أميركي لبرنامج مساعدة العاطلين، لتصل البطالة إلى 6,7 في المائة بنحو ضعف ما كانت عليه قبل عام من اليوم. وتبدو خطة بايدن أكثر جرأة من خطة أوباما إبان أزمة 2008 المالية التي شمل أثرها العالم بأكمله، ولم يتجاوز أوباما التريليون دولار حينها، مكتفياً بنحو 800 مليار دولار.

حزمة بايدن هي الثالثة خلال أقل من سنة، كانت الأولى في مارس (آذار) المنصرم بقرابة تريليوني دولار، والثانية في ديسمبر (كانون الأول) بـ900 مليون دولار. شكلت هاتان الحزمتان نحو 14 في المائة من الناتج القومي الأميركي في 2019. والآن يقترح بايدن حزمة ثالثة تبدو موجهة بطريقة مختلفة. فهي موجهة بشكل كبير للشعب الأميركي أكثر منه للشركات، ومع ذلك فقد عبّر بايدن عنها بكونها «ليست مساعدات بهدف أخلاقي فحسب، بل هي أولوية اقتصادية لأميركا». ويعاني ملايين الأميركيين من الفاقة بعدم قدرتهم على الحصول على عمل وبالتالي سداد إيجارات منازلهم وتوفير القوت لعائلاتهم. ولو استمر الحال على ما هو عليه فالولايات المتحدة موعودة بانهيار اقتصادي. هذه المساعدات تبدو ضرورية، ولكنها تثقل كاهل أميركا بالديون، وهي التي زادت ديونها عن ناتجها القومي نفسه. وعبر مسؤول أميركي أن هذه الديون في الوقت الحالي تبدو مبررة، وأن العالم يواجه جائحة تأتي مرة كل 100 سنة!

والنقطة الجوهرية في نجاح خطة بايدن والنفاذ ببلاده عبر هذه الأزمة تكمن في سرعة توزيع اللقاح، ففي الوقت الحالي يشكل قطاع الخدمات نسبة كبيرة من البطالة في أميركا. فلا مطاعم ولا مقاهٍ ولا أماكن ترفيه، واستمرار هذا الوضع لقطاع يعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة يعني أن ضخ الأموال والمساعدات ليس كافياً. بل إن الحل في عودة هذا القطاع لما كان عليه من قبل، وهذا لن يكون قبل توزيع اللقاح وزيادة مناعة الشعب.

تبدو الولايات المتحدة اليوم في أسوأ حالاتها منذ عقود من الزمن، فهي منهكة من الجائحة، مشتتة من الانقسامات، مثقلة بالديون، وخرجت للتو من انتخابات شهدت أحداث عنف لم تشهدها منذ أكثر من قرن. أميركا اليوم في وضع متأزم، والرئيس الجديد تسلم تركة سابقه الذي يكاد يختلف معه في كل سياساته، وهو اليوم ليس مسؤولاً فقط عن إصلاح ما أفسده، بل هو مسؤول عن إنقاذ البلد من كوارث صحية واقتصادية، ومساعدتها على التعافي من هذه الكوارث لتعود إلى نفس حالتها قبل سنة، ومن ثم الأخذ بها لتستمر قائدة للعالم، ولتواجه التحدي الصين الذي يستلزم أن تكون الدولة في أفضل حالاتها.

أول شركة يابانية تتوقف عن الاستثمار في مشاريع نفط جديدة

طوكيو: «الشرق الأوسط»

تعتزم «مجموعة سوميتومو اليابانية للتجارة» التوقف عن الاستثمار في مشاريع نفط جديدة، في إطار تحول عن أعمال الوقود الأحفوري وسط مساع عالمية للحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

تأتي الخطوة في وقت تقلص فيه شركات التعدين العالمية ودور التجارة اليابانية انكشافها على مشاريع الفحم، شاملة أعمال التعدين وتوليد الكهرباء منه بهدف احتواء انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وكبح تغير المناخ.

وقالت «سوميتومو»، وفق صحيفة «نيكي» اليابانية، إنها ستتوقف عن الاستثمار في مشاريع جديدة لتطوير مناجم الفحم الحراري أو بناء محطات كهرباء تعمل بالفحم، لكن هذه هي المرة الأولى التي تقرر فيها شركة تجارة يابانية عدم الاستثمار في مشاريع نفطية جديدة.

وأضافت الصحيفة، دون ذكر مصادرها، أن «سوميتومو» لن تشارك في عطاءات مشاريع النفط الجديدة، لكنها ستواصل مشاريعها النفطية القائمة مثل تلك التي في بحر الشمال.

وتابعت «نيكي» أنه على صعيد الطاقة والموارد الطبيعية، ستركز «سوميتومو» إدارتها للموارد على الطاقة المتجددة، مثل مزارع الرياح البحرية، والمعادن الصناعية، كالنحاس والنيكل المستخدمين في السيارات الكهربائية.

7 تحالفات استراتيجية تتنافس على تنفيذ المشروع في رأس الخير

«تحلية المياه» تبدأ مرحلة تخصيص منظومة الإنتاج في السعودية

الرياض: صالح الزيد

دعت «المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة» السعودية 7 شركات وتحالفات استراتيجية مسبقة التأهيل إلى تقديم عروضها للمشاركة في أعمال تنفيذ تخصيص منظومة إنتاج رأس الخير (شرق المملكة)، ليتملك التحالف الفائز 60 في المائة من المشروع وإدارة أعمال التشغيل والصيانة.

جاء ذلك في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسة إلى خصخصة قطاع المياه وتطوير منظومة الإنتاج على أسس تجارية، لتبدأ في طرحها لدى العديد من مناطق المملكة، من أجل تخصيصها للشركات الراغبة في أعمال التنفيذ.

ويُعدّ هذا المشروع أول مجموعات إنتاج المؤسسة التي سيتم تخصيصها بإشراف من «اللجنة الإشرافية للتخصيص» في قطاع البيئة والمياه والزراعة، وبمشاركة فاعلة من وزارة البيئة والمياه والزراعة، و«المركز الوطني للتخصيص» و«الشركة السعودية لشراكات المياه».

وكانت «المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة» قد أعلنت تأهيل عدد من الشركات والتحالفات الاستراتيجية المحلية والدولية لمشروع «تخصيص منظومة إنتاج رأس الخير»، حيث إنه من المتوقع أن تكتمل العروض في الربع الثالث من العام الحالي.

وتستعد «تحلية المياه» لطرح منظومتي إنتاج ينبع والشعيبة، بالإضافة إلى مشاريع الخصخصة الأخرى التي يجري إنشاؤها حالياً لمشاركة القطاع الخاص، وذلك تحقيقاً لمستهدفات «رؤية المملكة 2030»، وتماشياً مع تطلعات الدولة لتحفيز الشركات المحلية والأجنبية على الاستثمار.

وتبلغ القدرة الإنتاجية لـ«منظومة إنتاج رأس الخير» 1051 مليون متر مكعب يومياً، في حين تبلغ القدرة لـ«منظومة إنتاج ينبع» 566 ألف متر مكعب يومياً، وتصل القدرة الإنتاجية لـ«منظومة إنتاج الشعيبة» إلى 400 ألف متر مكعب يومياً. ويعدّ القطاع من أهم الركائز الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، حيث يتولى مسؤولية توفير خدمات أساسية ومتكاملة لاحتياجات المياه، واستمراراً لسعي «المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة» نحو تحقيق مستهدفاتها في الرؤية السعودية المتمثلة في رفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في تحلية المياه، ولتحقيق أهداف تخصيصها، والمتمثلة في التركيز على احتياجات العملاء، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وتطوير قطاع المياه، بالعمل على أسس تجارية، بالإضافة لسهولة الحوكمة والتطبيق.

يذكر أن «المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة» أعلنت الأسبوع الماضي عن اتفاقية تفصل بها منظومة النقل عن الإنتاج، وتسند إدارتها إلى شركة خاصة، ضمن «برنامج تخصيص التحلية»، التي من المتوقع أن تُسهم في رفع كفاءة وتنظيم قطاع المياه، كاشفة عن فرص استثمارية بنحو 60 مليار ريال (16 مليار دولار) في أنظمة النقل والخزن الاستراتيجي للمياه.

السعودية تدفع لتخصيص منظومة إنتاج تحلية المياه (الشرق الأوسط)